

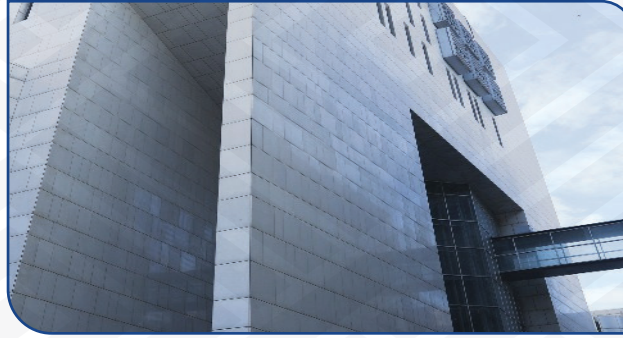


البنك المركزي العراقي

إنجازات الخطة الاستراتيجية

تشرين الثاني 2018

تأسس البنك المركزي العراقي بتاريخ 7-11-1947



المهام الرئيسية

- 1 إصدار وإدارة العملة
- 2 الحفاظ على استقرار الأسعار
- 3 إعداد وتنفيذ السياسة النقدية (بما في ذلك سياسات أسعار الصرف)
- 4 إدارة الاحتياطيات الأجنبية
- 5 الوكيل المالي للحكومة العراقية
- 6 تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقر

المحافظ ورئيس مجلس الإدارة

السيد علي مُحسن إسماعيل

رؤيتنا

أداء مميز للإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

رسالتنا

- 1 تبني سياسية نقدية كفوءة تنطلق من حقيقة أن الاستقرار العام شرطاً أساسياً لتحقيق نمو مستدام، وعنصراً محورياً في الاقتصاد الكلي، وعاملاً رئيسياً في توفير بيئة ملائمة للاستثمار وحماية القوة الشرائية للعملة الوطنية.
- 2 بناء حوكمة مؤسساتية كفوءة للقطاع المالي وتشغيل أنظمة دفع متوائمة مع أفضل الممارسات العالمية.
- 3 تطبيق سياسة رقابية احترازية فعالة من خلال تحليل وتقييم المخاطر.

قيمنا المؤسسية

الإبداع والابتكار

الولاء الوظيفي

العمل بروح الفريق

النزاهة والشفافية

العدالة والمساواة

الأزمة المالية التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال 2014 - 2017:



الاضطرابات الأمنية والسياسية



إنهيار أسعار النفط



الإجراءات الوقائية التي نجح البنك المركزي في تنفيذها لدعم الاقتصاد الوطني خلال الأزمة:

ضبط معدلات التضخم والحفاظ على الأسعار

غلق الفجوة في سعر الصرف وزيادة القدرة الشرائية للدينار العراقي

زيادة الاحتياطي الأجنبي ودعم ميزان المدفوعات

إطلاق مبادرات تمويلية بقيمة 6 تريليون دينار لدعم المشاريع ومكافحة البطالة



الجوائز العالمية التي حققها البنك المركزي العراقي وإدارته:



1



جائزة افضل محافظ بنك
مركزي عربي لعام 2018 من
اتحاد المصارف العربية تقديرا
لنجاح السياسة النقدية في
ضبط سعر الصرف.

2



تصنيف محافظ البنك المركزي
العراقي بالمرتبة 30 عالميا بدرجة
"B" ضمن افضل محافظي البنوك
المركزية في العالم لسنة 2018 من
قبل (Global Finance Magazine)
المتخصصة في مجال تصنيف
المؤسسات المالية حول العالم.

3



رفع العقوبات عن البنك
المركزي المفروضة من قبل
الاتحاد الاوربي منذ 1994, مما
سيعيد التواصل بين الجهاز
المصرفي العراقي والمؤسسات
المالية والشركات التجارية في
أوروبا.

الجوائز العالمية التي حققها البنك المركزي العراقي وإدارته:



6

5

4



حصول البنك المركزي
(كأول مؤسسة عراقية عامة)
على شهادة الايزو ISO
9001:2015 في ادارة الجودة
الشاملة في ادارة النقد.



الاقرار الذاتي الخاص بمعايير امن
المستخدم - Customer Security Program (CSP)
من شركة سويفت العالمية، تقديرا لسلامة
الأنظمة المستخدمة في تأمين
وتلافي القرصنة الالكترونية
للحوالات الخارجية.



خروج العراق من دائرة المتابعة
حسب توصيات منظمة العمل
المالي FATF، مما سينعكس
حضور اقوى للقطاع المالي
والمصرفي العراقي حول
العالم، واستقطاب
الاستثمارات الأجنبية الى
العراق.

انضم البنك المركزي العراقي مؤخرا للعديد من المؤسسات الدولية لمواكبة التطور في القطاع المصرفي

4

توقيع اتفاقية
التعاون المشترك
مع صندوق النقد
العربي لرسم
استراتيجية
الشمول المالي.

4

توقيع اتفاقيات
التعاون المشترك مع
البنك الدولي
(World Bank)
صندوق النقد الدولي
(IMF)
مؤسسة التمويل
الدولية (IFC)
لتقييم وتطوير القطاع
المالي والمصرفي في
العراق

3

التباحث والتعاون
مع البنوك
المركزية وتوقيع
اتفاقيات تعاون
مع البنوك
المركزية في
لبنان والأردن
ومصر في مجال
الرقابة المصرفية

2

الانضمام إلى
مجلس الخدمات
المالية الإسلامية
IFSB.

1

الانضمام إلى
هيئة المحاسبة
والمراجعة
للمؤسسات
المالية الإسلامية
(AAOIFI)

انشاء المجالس والمؤسسات المالية الوطنية للإرتقاء بالعمل المصرفي



توقيع اتفاقية مشتركة مع رابطة المصارف العراقية الخاصة لزيادة التفاعل مع المصارف بمشاركة خبير بشؤون المصارف في مجلس إدارة البنك المركزي العراقي.



انشاء لجنة عليا للشمول المالي مؤلفة من البنك المركزي العراقي و مؤسسات القطاع العام بهدف وصول الخدمات المصرفية لجميع فئات المجتمع في مختلف المحافظات



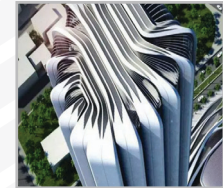
انشاء مجلس المدفوعات الوطني المؤلف من عدة جهات حكومية للتعاون في سبيل تطوير خدمات الدفع والتحصيل والجباية الالكترونية



انشاء شركة ضمان الودائع لدعم ثقة المواطنين بالقطاع المصرفي العراقي وضمان مدخراتهم المودعة لدى المصارف كافة



وضع اول استراتيجية وطنية شاملة لمكتب مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2020 – 2017



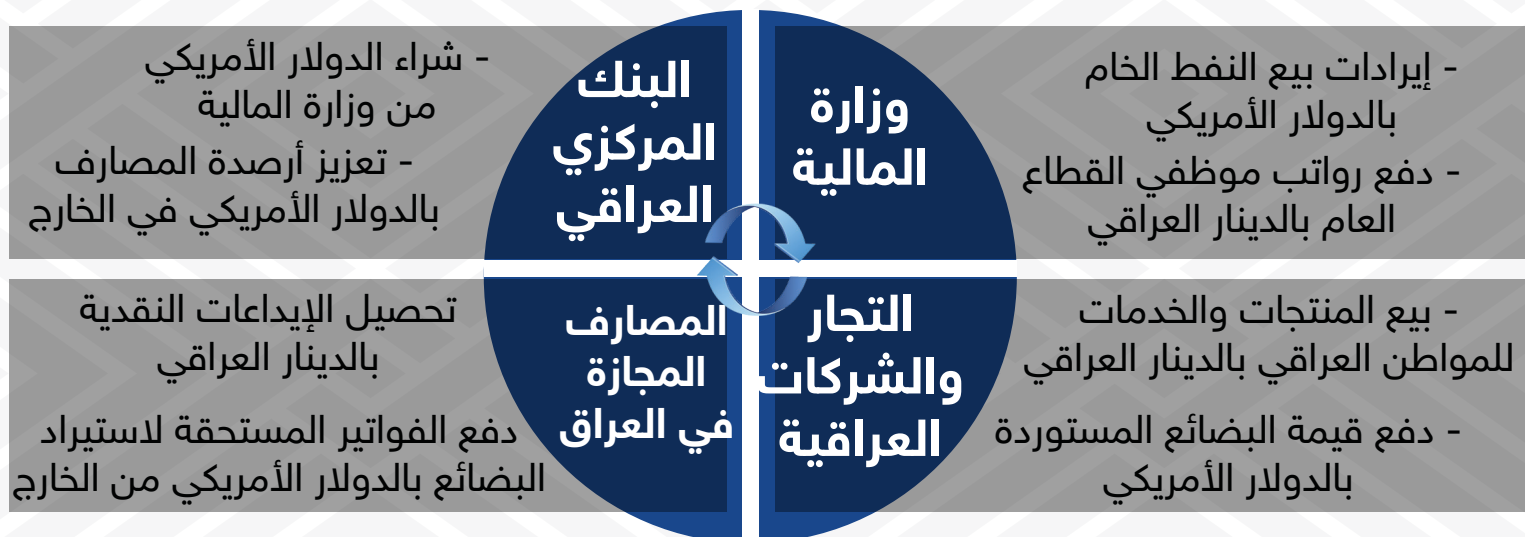
مشروع انشاء شركة التأمين التبادلي – التكافلي لتأمين موجودات وأنشطة المصارف الإسلامية والتحوط من المخاطر المستقبلية (قيد الدراسة مع ديوان التأمين).

تطور السياسة النقدية نحو الاستقرار وضبط الاسعار

- 1 نجح البنك المركزي في ضبط مستوى التضخم والحفاظ على الأسعار والحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية.
- 2 ضبط سعر الصرف وغلق الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق بعد ان ارتفع الى 8%
- 3 ارتفاع احتياطي العملات الأجنبية من 40 مليار دولار امريكي الى 62 مليار دولار امريكي وتنويع سلة العملات لدعم ميزان المدفوعات ومواجهة الازمات الاقتصادية
- 4 ارتفاع احتياطي الذهب الى 3.6 مليار دولار ليحتل العراق المرتبة 37 عالميا والخامسة عربيا.
- 5 التنسيق مع وزارة المالية في إدارة الدين العام لدعم الموازنة وتمويل العجز خلال الازمة المالية التي مر بها العراق بسبب انخفاض اسعار النفط (تم اصدار سندات وطنية في السوق المالية الدولية بقيمة 2 مليار دولار)
- 6 توفير منتجات جديدة لاستثمار سيولة المصارف التجارية والاستثمارية ودعم ربحيتها
- 7 اصدار سندات لمستحقات المقاولين بعد تدقيقها من قبل وزارة التخطيط وديوان الرقابة المالية الاتحادي فضلا عن إصدار سندات لمستحقات الفلاحين نيابة عن وزارة المالية وهذه الخطوة تعبر عن تحول في رؤية اوسع لإدارة الدين العام الحكومي من قبل السلطة المالية والسلطة النقدية.
- 8 لأول مرة، مطابقة الإيرادات الدولارية للعراق مع أوجه الانفاق منذ 2004 لنهاية 2017 بهدف تعزيز مبدأ الشفافية.

مفهوم نافذة بيع العملة

إدارة نافذة بيع العملة: هي احد أدوات السياسة النقدية التي تهدف الى ضبط سعر صرف العملة الوطنية وضبط التضخم للمحافظة على القوة الشرائية للدينار العراقي, عبر شراء الدولار المتأتي عن بيع النفط الخام من وزارة المالية ثم تعزيز ارصدة المصارف في الخارج لدفع فواتير استيراد البضائع الاجنبية.



مفهوم إدارة الاحتياطي الاجنبي

الهدف

ان الهدف من الحفاظ على احتياطي العملة الأجنبية بجانب تأمين احتياطي لدفع استيرادات الدولة خلال الازمات، هو المحافظة على القوة والقيمة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي ضبط سعر الصرف، لان الدينار العراقي مرتبط بالدولار الأمريكي (Pegged Currency).

نجاح سياسة البنك المركزي العراقي

لقد نجحت سياسة البنك المركزي العراقي في انجاز الهدفين في نفس الوقت بشكل استثنائي وفي ظروف اقتصادية استثنائية: زيادة الاحتياطي الاجنبي وزيادة القوة الشرائية للعملة الوطنية.

النتائج

2



ارتفع الاحتياطي الاجنبي بنسبة 50%
من 40 مليار دولار الى
حوالي 60 مليار دولار



1



تحسنت القوة الشرائية للدينار على شراء
البضائع الأجنبية بنسبة 7-8%
من 1,300 الى 1,200 دينار عراقي لكل دولار

تطور الية الرقابة على المصارف بهدف تعزيز حضورها في تنمية الاقتصاد وتمويل المشاريع والاستثمارات

- 1 إصدار قانون وتعليمات الصيرفة الإسلامية ومشروع قانون الصكوك الإسلامية لتحفيز المصارف الإسلامية على الاستثمار في السوق العراقي (قيد المناقشة في مجلس الدولة)
- 2 زيادة رؤوس أموال المصارف لدعم ملاءتها المالية تجاه المودعين
- 3 إصدار دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لتنظيم صلاحيات مجالس الإدارة والإدارة العليا للمصارف ضمن المعايير الدولية لضمان حسن استثمار ودائع الجمهور واستثمارات المساهمين
- 4 تطبيق مقررات بازل III وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) لزيادة الشفافية والملاءة المالية عبر تطبيقها للمعايير الدولية في إدارة المخاطر.

- 5 مشروع إنشاء قاعدة بيانات للاستعلام الائتماني (CBS) لتحسين البنية التحتية الائتمانية والمساعدة في القرار الائتماني لمنح القروض وتمويل المشاريع.
- 6 مشروع انشاء ال BSRs لاستلام البيانات المالية من المصارف بشكل الكتروني لزيادة الرقابة على أداء المصارف بشكل دقيق
- 7 انشاء قسم التوعية المصرفية وحماية الجمهور لزيادة الثقافة المالية والمصرفية لدى المواطنين ومعالجة الشكاوى.

الغرامات على المصارف

- 8 تم فرض غرامات مالية على المصارف بقيمة 560 مليار دينار منذ 2014 لمخالفتها ضوابط وتعليمات البنك المركزي العراقي وخاصة مخالفات دخول نافذة بيع العملة، بهدف تصحيح مسار المصارف المخالفة والحفاظ على المال العام.

إطلاق مبادرات البنك المركزي العراقي لتمويل القروض بهدف تنمية الاقتصاد

- 1 إطلاق مبادرة الـ "5" ترليون دينار لدعم المشاريع الصناعية والزراعية والعقارية عن طريق المصارف الحكومية المتخصصة وصندوق الاسكان, وقد تم تمويل قروض بقيمة 1,722 مليار لغاية تاريخه
- 2 مبادرة الـ "1" ترليون دينار لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال جميع المصارف الاهلية, وقد تم تمويل اكثر من 1,300 قرض بقيمة 66 مليار دينار لغاية تاريخه.
- 3 تهدف المبادرات التمويلية الى تطوير القطاع الحقيقي ومعالجة البطالة ومساعدة الطبقات الفقيرة وإيجاد فرص العمل لهم

تطوير أنظمة المدفوعات للتحويل الى الدفع الالكتروني

- 1 إنشاء المقسم الوطني لتسوية المدفوعات المتبادلة بين المصارف وزيادة العمليات المالية الالكترونية بين المصارف والشركات والمواطنين.
- 2 دعم عمليات الجباية الالكترونية للدوائر الحكومية وتسهيل سبل الدفع للمواطنين
- 3 توقيع مذكرة تفاهم مع شركة فيزا العالمية، وشركة ماستر كارد العالمية، وشركة يونين - بي انترنشيونال العالمية لدعم استراتيجية الشمول المالي وتوفير بطاقات الدفع الالكترونية للمواطنين.
- 4 اعتماد رقم الحساب المصرفي الدولي الموحد (IBAN) لحث المواطنين على التعامل من خلال الحسابات المصرفية داخليا وخارجيا.
- 5 توحيد المواصفات الأمنية للصكوك لزيادة الثقة عند تبادل الصكوك وتشجيع التجار على التعامل بالدفعات الإلكترونية بدل من النقد.
- 6 ترخيص 10 شركات للدفع الالكتروني بهدف دعم العمليات الالكترونية وإصدار بطاقات الدفع للمصارف
- 7 ربط المصارف ومواقع البنك المركزي العراقي مع مراكز بيانات البنك بواسطة الكيبل الضوئي لتعزيز البنية التحتية للقطاع المصرفي، وزيادة أمن المعلومات والشبكات فضلاً عن سرعة نقل البيانات ذات الأحجام الكبيرة.



تعزيز مبدئ الشمول المالي لوصول الخدمات المصرفية لأكبر شريحة من المواطنين

- 1 إطلاق مشروع توطين الرواتب لجميع موظفي القطاع العام عن طريق تحويل الرواتب الى الحسابات المصرفية للموظفين
سهولة استلام وسحب الرواتب من خلال قنوات الدفع المتوفرة (فروع المصارف, أجهزة الصراف الآلي - نقاط البيع)
التمتع بمزايا عديدة للحسابات المصرفية
القدرة على الحصول على التسهيلات والقروض المصرفية
- 2 توفير بطاقات السفر لدفع المصاريف في الخارج ضمن سعر صرف نافذة العملة دون الحاجة الى مخاطر حمل واستعمال النقد في الخارج.



تسوية نسبة عالية من ارصدة المصارف المحجوزة في إقليم كردستان

قام البنك المركزي العراقي بالتعاون مع السلطات المختصة في إقليم كردستان بتسوية نسبة عالية من ارصدة المصارف التي كانت قد احتجزت في الإقليم خلال السنوات الماضية

تعزيز مبدأ الشفافية وسهولة الوصول الى المعلومات

- 1 قام البنك المركزي بتفعيل وتطوير العمل في موقعه الالكتروني, بهدف الإفصاح عن البيانات المالية التي تخص القطاع المصرفي العراقي والشفافية في بيانات نافذة بيع العملة
- 2 توفر المكتبة الإلكترونية العديد من الأبحاث والبيانات المالية التي تهتم الباحثين والعاملين في القطاع المالي والمصرفي.
- 3 تم تفعيل الموقع الاحصائي الخاص بالبنك المركزي العراقي لتوفير كافة الإحصاءات والبيانات للمختصين
- 4 قام البنك المركزي العراقي بتزويد اللجنة المالية والاقتصادية في البرلمان العراقي بكافة التقارير الشهرية التي تخص القطاع المالي والمصرفي.

افتتاح فروع البنك المركزي العراقي

افتتاح وتفعيل عمل فروع البنك المركزي العراقي في المحافظات وإقليم كردستان لتعزيز دور المصارف في تقديم الخدمات

انطلاق اعمال المبنى الرئيسي الجديد للبنك المركزي العراقي



- تم التعاقد على بناء المبنى الرئيسي الجديد للبنك المركزي العراقي الواقع في منطقة الجادرية والبدء بالاعمال الانشائية
- المبنى من تصميم المهندسة العراقية الراحلة زها حديد ويعبر عن ارقى ابداعاتها في التصميم العمرانية الحديثة
- يعد المبنى اعلى برج تجاري في العراق ويتألف من 37 طابق ضمن المواصفات العالمية للبنوك المركزية ومتوقع الانتهاء من اعمال البناء خلال 2021 ليكون إيقونة هندسية قلب العاصمة بغداد.



المبادرات المجتمعية

المبادرات والمسؤولية المجتمعية لدعم المجتمع العراقي

- 1 إطلاق مبادرة تمكين للمبادرات الاجتماعية (اكثر من 100 حالة ومشروع)
 - مساعدة الحالات الإنسانية والمرضية
 - دعم قطاعات الصحافة والإعلام
 - دعم القطاعات الثقافية والفنية والتربوية
 - دعم الأنشطة المجتمعية المختلفة
- 2 المساهمة في مشروع ألق بغداد لإعادة تأهيل الساحات العامة في العاصمة بغداد (28 ساحة)
 - تنظيم حملات تبرع بالدم
 - رعاية المؤتمرات التي تعني بالقطاع المالي والمصرفي.

العاملون في القطاع المصرفي

- 3 توجيه القطاع المصرفي للمساهمة في مكافحة البطالة عبر توظيف أكثر من 31.000 مواطن في القطاع وبمخصصات مالية تتجاوز 435 مليار دينار سنوياً.
- 4 إطلاق البرنامج السنوي لتعيين الخريجين الاوائل من الجامعات في فروع البنك المركزي العراقي.



مع الشكر والتقدير

البنك المركزي العراقي